الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الاثنين

19 **محرم** 1437 –2 **نوفمبر** 2015

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	2
حقوق الإنسان فى العالم	13

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

سعوديات يتجاوزن "الخوف" ويرفعن 16 قضية لمحاسبة وكلائهن الشرعيين

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 19 محرم 1437هـ - 2 نوفمبر 2015م
http://www.alhayat.com/Articles/11864754

الدمام - رحمة ذياب

ارتفع مؤشر «قضايا محاسبة وكيل شرعي» التي ترفعها سيدات في محاكم المملكة كافة، بشكل «طفيف»، بحسب ما أظهرته إحصاءات نشرتها وزارة العدل السعودية. إلا أن قانيين اعتبروا الزيادة مؤشراً إلى «عدم تخوف المرأة من رفع قضية ضد الوكيل، كما كانت عليه الحال في السابق. إلا إذا كان من الأقارب». وما زالت المحاكم تستقبل هذا النوع من القضايا «بتحفظ تام.«

وأوضحت إحصاءات وزارة العدل أن عدد قضايا «دعوة محاسبة وكيل شرعي» وصلت خلال العام الماضي 1436هـ، إلى 16 قضية على مستوى المملكة. وتصدرت مدينتا الرياض بثمان قضايا، وجدة بست، فمكة المكرمة بقضيتين. فيما كان عددها العام ما قبل الماضي 7 قضايا ثلاث في الرياض، واثنتان في كل من المدينة المنورة وجدة.

ويأتي والارتفاع «الملحوظ» مقارنة في الأعوام السابقة، إذ لم يكن هذا النوع من الدعاوى يتجاوز قضية أو قضيتين في العام؛ «لعدم قدرة المرأة على التصرف إلا بموافقة الوكيل الشرعي، وتخوفها من اللجوء إلى القضاء لرفع دعوى ضد وكيلها». فالوكيل عادة ما يكون الزوج، أو الأخ، أو الوالد، لذا تتردد في اللجوء إلى القضاء.

وعلى رغم ذلك، أشار محامون، إلى أن لجوء المرأة إلى القضاء في الدعاوى ضد الوكيل الشرعي، «ما زال محدوداً جداً، فلو دققنا في الإحصاءات الصادرة من الوزارة لوجدنا أن القضايا منذ عام 1430 وحتى 1433 كانت منخفضة جداً. ولكنها بدأت بعد ذلك تشهد ارتفاعاً طفيفاً.«

وقال المحامي أحمد قاضي لـ«الحياة»: «إن قضايا الوكيل الشرعي ارتفعت في العامين الأخيرين، بشكل بسيط، وغالبيتها تتضمن استيلاء الوكيل على أموال موكلته، مثل رواتب العاملات، أو أموال تعود إلى سيدات يرغبن في العمل التجاري، وربما إرثهن»، لافتاً إلى معاناة المرأة من «عدم معرفة الأنظمة ووجود صعوبات في الأنظمة، وتعقيد الإجراءات، وتخوفها من دخول المحاكم، فتلجأ إلى الوكيل الذي يكون غالباً من أقاربها.«

وأضاف قاضي: «في حال حصلت تجاوزات من الوكيل تتخوف المرأة من رفع قضية ضده، وتكتفي بالتنازل عن حصة من أموالها، والقبول بالنزر اليسير»، مشيراً إلى حالات تتعرض فيها المرأة إلى ضغوطات من وكيلها؛ لأخذ قروض من المصارف، أو فتح سجل تجاري باسمها، سواءً بعملها أم من دون علمها، فتتحمل كل التبعات القانونية عن ذلك، وحين تتعرض إلى الحيف جراء ذلك، لا تلجأ إلى القضاء لمحاسبة الوكيل الشرعي، إلا في ما ندر.«

وأوضح أن «إشكالات عدة تواجه المرأة مع الوكيل الشرعي، مثل تعرضها إلى الضغط، فتبقى صلاحيات الوكيل مفتوحة»، مؤكداً أهمية الاتفاق على صيغة عقد، وأن يكون بمهام محددة للوكيل، واللجوء إلى القضاء، الفيصل الوحيد، للحد من النزاعات.

بدورها، أوضحت المحامية آمال عبدالرحمن لـ«الحياة» أن «قضايا الوكيل الشرعي كانت شبه مغيبة في المحاكم، قبل نحو 5 أعوام، وخلال الأعوام الثلاثة الأخيرة، بدأت تزداد بشكل طفيف»، مشيرة إلى أسباب متعددة منها «الضغط ومجاملة الوكيل الذي غالبا يكون محرماً للمرأة، وتخوفها من حرمانها من نصيبها من الإرث على سبيل المثال».

"العدل" تدرس تدفق القضايا على المحاكم

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 19 محرم 1437هـ - 2 نوفمبر 2015م
http://www.alhayat.com/Articles/11861211

الرياض – فداء البديوي
تجري وزارة العدل دراسة لمعالجة تدفق القضايا على المحاكم التابعة للوزارة، وأشركت في هذه الدراسة كل القضاة والمحامين والمهتمين للإسهام في معالجة تدفق القضايا، من خلال مشاركة اللجنة المكلفة بعمل هذه الدراسة بآراء وأفكار ومقترحات القضاة والمحامين.
وبحسب معلومات حصلت عليها «الحياة»، فإن الأسباب التي دعت وزارة العدل لتكليف لجنة مختصة بهذه الدراسة، رصد العدل لقضايا وإنهاءات رُفعت إلى محاكم خارجة عن اختصاص المحكمة الأصيل (بالفصل في الخصومات). في المقابل، هناك دعاوى وإنهاءات تتولاها المحاكم حالياً ويمكن إنجازها خارج المحكمة.
وتتطرق الدراسة إلى تقويم أهمية وواقعية مشكلة تدفق القضايا للمحاكم، وإذا ما كان القضاة والمحامين والمهتمين يلمسون وجود مشكلة التدفق هذه في واقع عمل المحاكم.
كما وضعت الدراسة أمام القضاة والمحامين والمهتمين احتمالات للأسباب العامة لحدوث مشكلة تدفق القضايا بحسب ما يتعايشون معه داخل المحاكم يومياً، والتي يحتمل أن تعود إلى أسباب مثل: اللجوء مباشرة للقضاء وعدم الالتفات للوسائل البديلة، أو قلة عدد القضاة، أو تنازع الاختصاص والغموض في بعض الأنظمة والإنهاءات، أو عدم وجود التنسيق الكافي من الجهات الحكومية، أو قلة التوعية القانونية والعدلية، أو كثرة الدعاوي الكيدية والصورية، أو عدم تأهيل موظفي صحائف الدعوى.
وفي المقابل، وضعت الدراسة حلولاً عامة مقترحة أمام القضاة والمحامين والمهتمين تجاه مشكلة تدفق القضايا للمحاكم، مثل: تفعيل البدائل القضائية كالتحكيم والصلح، أو نمذجة العقود والصيغ والدعاوى، أو زيادة عدد القضاة والموظفين، أو تأهيل الموظفين وتدريبهم، أو تفعيل نظام التوثيق، أو نشر الثقافة القانونية والعدلية، أو نقل الاختصاص في بعض الإنهاءات والدعاوى، أو تحديث الأنظمة واللوائح وإصدار لوائح تنظيمية لبعض الدعاوى. كما تتضمن الدراسة استفتاء حول القضايا التي يرى القضاة والمحامون كثرة تنازع الاختصاص فيها، في المقابل طلبت اللجنة وضع حلول يراها كل واحد منهم لمعالجة تنازع الاختصاص.

"التعليم": تعديل أوضاع المعلمين بيد "الخدمة المدنية"

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 19 محرم 1437هـ - 2 نوفمبر 2015م
http://www.alhayat.com/Articles/11864593

الرياض - سعد الغشام
أكدت وزارة التعليم استمرارها في تطوير وتعزيز أوضاع المعلمين والمعلمات، بما ينعكس إيجاباً على الارتقاء في العملية التعليمية ومخرجاتها.
وكشف المشرف العام على الشؤون المالية والإدارية الدكتور أسامة الحيزان أن ذلك يتم من خلال «تمكين المعلمين المميزين من الحصول على مؤهلات علمية أعلى من طريق الإيفاد والابتعاث.»
وأضاف الحيزان: «إن إجراءات تحسين مستويات المعلمين والمعلمات الوظيفية في الوزارة، تقوم بعد الحصول على مؤهلات أعلى باستيفاء الإجراءات والمسوغات اللازمة للترشيح على الدرجات المستحقة، ومن ثم الكتابة لوزارة

الخدمة المدنية، للاعتماد وتحديد الدرجة والمستوى الدقيق، وفي ضوء ذلك يتم إصدار القرار اللازم بحسب المستوى والدرجة المستحقة»، مشيراً إلى آلية تعديل أوضاع الحاصلين على مؤهلات علمية، مثل الماجستير من طريق الدراسة المسائية، أو الانتساب.

وقال: «إن صلاحية تعديل حاملي الماجستير أوضاعهم لدى وزارة الخدمة المدنية، وعليهم التقدم إلى المفاضلة عبر نظام (جدارة) وفقاً للتعليمات الصادرة عن وزارة الخدمة المدنية بتاريخ 16-4-1436هـ، في هذا الشأن»، لافتاً إلى أن «الوزارة تسعى حالياً بالتنسيق مع الجهات المعنية أن يشمل تحسين المستوى جميع المستحقين الذين حصلوا على مؤهلات أعلى قبل هذا التاريخ أسوة بزملائهم، وسيتم إصدار بيان بذلك فور وصول أي رد في هذا الجانب».

تدريب 11 ألف سجين في مجالات تقنية ومهنيّة

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 19 محرم 1437هـ - 2 نوفمبر 2015م
http://www.alhayat.com/Articles/11864598

الرياض - «الحياة»

كشفت المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني أن عدد السجناء الملتحقين ببرنامج التدريب المهني بالسجون خلال العام التدريبي الحالي، بلغ 2.740 سجيناً، في 36 وحدة تدريبية داخل السجون، منتشرة في مختلف مناطق المملكة، وذلك في ظل سعي المؤسسة إلى استيعاب أكبر عدد ممكن من النزلاء الراغبين في التدريب التقني والمهني، بهدف تأهيلهم وإكسابهم المهارات اللازمة لإعدادهم للعودة للمجتمع، بعد انتهاء محكوميتهم ليكونوا عناصر فاعلة ومنتجة وتسهيل حصولهم على فرص عمل مناسبة.

وأوضحت المؤسسة في بيان صحافي أمس، أنه بلغ إجمالي خريجي البرنامج العام الماضي 1599 خريجاً، في حين وصل عدد الخريجين منذ بدء البرنامج عام 1425هـ إلى 11.376 خريجاً. وأوضح نائب محافظ المؤسسة للتدريب الدكتور راشد الزهراني أن برنامج التدريب المهني في السجون أسهم في تنمية مهارات عدد من النزلاء، وهيأهم التأهيل المهني المناسب للانخراط في سوق العمل بعد انتهاء محكوميتهم.

وأضاف الزهراني: «تقوم المؤسسة بالتنسيق مع إدارات السجون في مختلف مناطق المملكة ومحافظاتها لتيسير مهمة إقامة البرامج التدريبية وما تحتاجها من تجهيزات توفّر بيئة تدريبية مناسبة يستطيع من خلالها النزيل أن يكتسب المهارات بجودة وإتقان، وبإشراف مدربين متخصصين، إضافة إلى تنوع التخصصات المقدمة، لتشمل عدد من المهن والتخصصات مثل: الكهرباء، والتمديدات الصحية، والحاسب الآلي، والخياطة، والحلاقة، والنجارة، والسمكرة الدهان، والإلكترونيات، وميكانيكا السيارات، والتبريد التكييف واللحام، إلى جانب مهن أخرى تدرج بين وقت وآخر بحسب الحاجة والإمكانات.»

وأكد نائب المحافظ للتدريب أن المؤسسة تسعى إلى توفير التدريب التقني والمهني لشرائح المجتمع كافة وبمختلف فئاتهم، وتبادر في تبني المشاريع التطويرية التي تنشر ثقافة التدريب التقني وتعزز من أهميته داخل المجتمع، وتحقق المساواة بين أفراده كافة، إذ يُعد التدريب أحد الركائز الرئيسة التي يتأسس عليها اقتصادات جميع الدول، ومن هذا المنطلق ظهر حرص المؤسسة على تدريب فئة السجناء وغيرهم من فئات المجتمع، التي تعد جزءاً لا يتجزأ من مجتمعنا ولا يمكننا الاستغناء عنها.

اتفاقية ثنائية تنظم استقدام العمالة المنزلية من تشاد

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 19 محرم 1437هـ - 2 نوفمبر 2015م
http://www.alriyadh.com/1096640

الرياض – واس
وقعت وزارتا العمل في المملكة وجمهورية تشاد، اتفاقية ثنائية لتنظيم استقدام العمالة المنزلية من جمهورية تشاد، على هامش الزيارة الرسمية التي يقوم بها فخامة الرئيس إدريس ديبي أتنو رئيس جمهورية تشاد إلى المملكة.ووقع الاتفاقية التي جرت بالرياض أمس، وزير العمل د. مفرج بن سعد الحقباني ووزيرالشؤون الخارجية والتكامل الافريقي موسى فكي محمد. وتنص الاتفاقية على تنظيم آليات إرسال العمالة المنزلية (الرجالية والنسائية) من تشاد إلى المملكة، كما سيتم خلال الفترة اللاحقة الاتفاق على عدد من المسارات ومنها تكاليف وأجور العمالة المنزلية التشادية، إضافة إلى موعد بدء إصدار التأشيرات الخاصة باستقدام العمالة عبر موقع "مساند" الإلكتروني والمعني بشؤون العمالة المنزلية. ويأتي هذا الاتفاق، ضمن سلسلة اتفاقيات وقعتها وزارة العمل لتنظيم عمليات استقدام العمالة إلى المملكة.

2700فتاة جانحة.. وبوادر الانحراف تتصدر!

مختصون يؤكّدون على ضعف الرعاية النفسية ويطالبون بالتصدي

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 19 محرم 1437هـ - 2 نوفمبر 2015م
http://www.al-madina.com/node/639681

داوود الكثيري - جدة
استقبلت مؤسسات رعاية الفتيات بالمملكة خلال عامين 2706 حالات -بحسب ما جاء في الكتاب الإحصائي السنوي لإدارة التخطيط والتطوير الإداري بوزارة الشؤون الاجتماعية للعام المالي.-
وجاءت قضايا الأخلاقيات أولاً بـ94 حالة، تلتها 47 حالة بسبب وجود بوادر انحراف من أصل 189 حالة. وأشار التقرير إلى أن الشريحة الأكثر وجودًا في تلك المؤسسات هي في الأعمار التي تتراوح ما بين 15-25 عامًا، فيما بلغ عدد غير المتزوجات 158 حالة.
واتّضح أن سبب طي قيد 9 حالات فقط، من أصل 996 حالة تم طي قيدها خلال عام، كان بسبب عودتهنّ إلى أسرهنّ.
وتطرح تلك الأرقام تساؤلات كثيرة، وعلامات استفهام حول ماهية البرامج المقدمة للنزيلات، ومدى قدرتها على تغيير سلوكهنّ بشكل إيجابيّ، كما يطرح التقرير مؤشرًا حول مدى نجاح برامج الرعاية النفسية للنزيلات.
ويشكل رفض الأسر استقبال بناتهم بعد انقضاء محكوميتهن في مؤسسات الرعاية تحديًا كبيرًا للقائمين على العمل الاجتماعي، حيث يرفض الكثير من أولياء الأمور عودة الفتاة إلى بيتها؛ ممّا أوجد إشكالية أخرى الأمر الذي دفع عددًا من القانونيين للمطالبة بتدارك الأمر، بنزع الولاية، وجعل القاضي وليًّا للفتاة في حال رفض ذويها استقبالها.
يُشار إلى أن مؤسسات رعاية الفتيات بالمملكة، وعددها 4 تختص برعاية الفتيات اللاتي لا تزيد أعمارهن على 30 عامًا ممّن يصدر بحقهنّ أمر بالتوقيف، أو الحبس على أن يراعى بالنسبة لمن هنّ دون الخامسة عشرة أن يمضين فترة التوقيف أو الحبس في قسم خاص بهنّ داخل تلك المؤسسة.«

استشارية: الدورات النفسية ليست على ما يرام
أوضحت الدكتورة هويدا الحاج الحسن -وهي استشارية نفسية في المركز الطبي الجامعي بالعيادة النفسية في جامعة أم القرى (قسم البنات) بمكة المكرمة- أن الرعاية النفسية المقدمة للنزيلات في مؤسسات الرعاية ليست كما يرام، وأن القائمات على تلك الدورات في معظمهن ليسن من المختصات النفسيات، بل أخصائيات في الخدمة الاجتماعية، وهؤلاء مهيآت برأي لدراسة الحالة بشكل عام، والتواصل مع الأهل، وإدخال السرور على الفتيات، لكن الفتاة بشكل خاص بحاجة إلى استشارية نفسية.«
وأضافت: سبق وأنا ألقيت أكثر من مرة دورات نفسية لنزيلات الدور في مؤسسة رعاية الفتيات بمكة المكرمة، ودار الحماية بجدة -ولم تكن حينها الرعاية النفسية المقدمة للنزيلات على ما يرام- والتقيت ببعض الفتيات، وتأثرت لما رأيتهن؛ لأنه ليس لهنّ ذنب أبدًا، حيث ساهمت الظروف الحياتية القاسية جدًّا في بيوتهن، وكذلك ضغوطات الأهل غير العادي في دفع الكثير منهن للهروب من بيوتهن، مشيرة إلى أن أبرز الإشكاليات اللاتي تواجهها الفتيات هي القسر في الأوامر، والحرمان العاطفي.
وحول تصدر القضايا الأخلاقية قائمة أسباب الإيداع قالت: لا نستغرب هذا العدد الكبير من قضايا الأخلاقيات، وبوادر الانحراف بسبب انتشار وسائل التواصل الاجتماعي، والتي أصبحت سهلة التناول. وأضافت: «أغلب أعمار الفتيات تكون في مرحلة المراهقة، والتي تبدأ من سن البلوغ، وبرأيي فإنها لا توجد لها سن معين، فبعض الحالات وصل عمرها إلى 35 عامًا، ولا زالت تعاني من المراهقة، ولكن بالإجمال العمر الصغير هو الأكثر من ناحية التغرير به، وحينها يبدأ موضوع الانحراف. وللأسف الشديد يبدأ الخلل من شيء بسيط، كمكالمة عابرة إلى أن يصل إلى موضوع أكبر.«
وأشارت إلى أن المسؤولية الأكبر في تحمّل وصول الفتاة إلى هذا المستوى تقع على عاتق الأم بالدرجة الأولى؛ لقربها من ابنتها، وذلك من خلال التربية السليمة الصحيحة، وإشباع الجانب العاطفي، والزواج المبكر لهنّ لإشباع الحاجة الجنسية»، منوّهةً إلى أن تأثير الدوافع الجنسية لارتكاب بعض القضايا قوي بحكم السن، كما أن وسائل التواصل الاجتماعي غذّت هذا الجانب بشكل كبير للأسف.«

المدير السابق لدار الحماية بجدة: رقم الجانحات يشكل ظاهرة
أكد المدير السابق لدار الحماية بجدة صالح سرحان الغامدي وجود قصور في الدورات النفسية المقدمة للنزيلات، ويضيف: «لازلنا مقصرين في حقهنّ، ولم نعطهن حقّهنّ بشكل كافٍ، فمن المفترض أي نزيلة في الدور الإيوائية بشكل عام تحصل على دورات نفسية بشكل عالٍ جدًّا لتؤهلها للعودة إلى حياتها مرة أخرى، والعلاج النفسي يُعتبر من أهم العلاج لنزيلات الدور.
وأضاف: إن تقارب أعمار الأخصائيات النفسيات مع أعمار النزيلات أحد أهم أسباب عدم ضعف التأهيل النفسي للنزيلات، ومن المفترض أن يكون عمر الأخصائية النفسية أكثر من 40 عامًا -على أقل تقدير- لأجل أن تخاطب النزيلة كابنة لها، وفي المقابل تكون نظرة النزيلة للأخصائية كأم.
وأشار سرحان إلى أن وصول عدد الفتيات الجانحات إلى هذا الرقم يشكّل ظاهرة، وليس بالرقم السهل، مشيرًا إلى أن الأمر الرئيس في تصدر الأخلاقيات لأسباب الإيداع يعكس ضعف تربية الأسرة، ومتابعتها لأبنائها، وأن السن هو سن المراهقة؛ لذلك لا بد من تنمية الجوانب النفسية بشكل كبير لدى النزيلات.

قانوني: لا بدّ من تحرك لإعادة تأهيل هذه الشريحة
طالب الخبير القانوني ماجد قاروب بتحرّك بين وزارتي الشؤون الاجتماعية، والعدل لإعادة تأهيل هذه الشريحة من الفتيات من خلال تشريع نظام ينزع ولاية الأب الرافض لاستقبال ابنته التي انتهت محكوميتها، وجعل القضاة بمثابة الولي الشرعي لها، مع توفير سكن لائق، وحياة كريمة لها، منوّهًا إلى أن ذلك سيؤدّي إلى تقليص تكرار عودة الهروب مرة أخرى.
وأضاف إن بعض أولياء الأمور تخلّوا عن إنسانيتهم، ورابطتهم الأسرية، من خلال رفضهم استقبال بناتهم، وكنا نتمنّى من أولياء الأمور تفهم النفس البشرية، وأنها معرّضة للخطأ، ويجب ألاّ يتجاوز الخطأ إلى أبعد من ذلك من خلال رفض استقبال البنت؛ ممّا يؤدّي بها إلى الضياع، ملمّحًا إلى أنهم في النهاية مسؤولون أمام الله عن ذريتهم، ومشيرًا في الوقت ذاته إلى أن الحل الأمثل هو جعل القاضي وليًّا للفتاة في حال رفض والدها استلامها.

»الشؤون الاجتماعية»: نقدّم الرعاية النفسية الكاملة للنزيلات

أوضح يوسف السيالي مدير عام رعاية الأحداث والمسنين بوزارة الشؤون الاجتماعية أن مؤسسات رعاية الفتيات تقوم باتخاذ عدد من الإجراءات عند استقبال الحالة، وتقديم الرعاية الاجتماعية والنفسية والصحية، والبرامج المتنوعة، مؤكدًا أن من يقوم بالتعامل مع الحالات النفسية هم من المتخصصين في علم النفس، ولديهم تصنيف من هيئة التخصصات الطبية، وهذا ما تؤكد عليه الوزارة في هذا الجانب.

وأضاف إنه عند استقبال الحالة، والتي تكون إمّا تحت رهن التحقيق، أو المحاكمة تقدّم لها الخدمات التالية: فتح ملف نفسي للحالة يشمل البيانات المتعلّقة بالحالة، ومن ثم يتم دراسة الحالة من قبل الأخصائية النفسية، وتطبق عليه المقاييس النفسية حسب ما تراه الأخصائية النفسية، ومن ثم يتم تشخيص الحالة فإن كانت تعاني من اضطرابات نفسية، أو سلوكية فتتم إحالتها مباشرة عن طريق الدار برفقه الأخصائية النفسية، وحارسة الأمن إلى مستشفى الصحة النفسية لتلقي العلاج اللازم، وإذا كانت تعاني من أعراض فيتم علاجها داخل المؤسسة، ويتضمّن ذلك (العلاج المعرفي - العلاج السلوكي - التوجيه والإرشاد - الاسترخاء) من قبل الأخصائية النفسية، وذلك بالتعاون مع فريق العمل.

وزاد: «يتم إعداد الخطة العلاجية للحالة بالاشتراك مع فريق العمل، كما يتم فتح نافذة تواصل مع الأسرة لضمان عدم انفصال الحالة عن المحيط الخارجي، وإعادة تأهيل الأسرة لتقبّل الحالة، كما يتم العمل داخل المؤسسة على إعادة تأهيل الحالة تمهيدًا لإعادتها لأسرتها بعد انتهاء محكوميتها.»

وواصل السيالي حديثه بقوله: «كما يتم التعرف على المهارات والهوايات التي تمتلكها الحالة، ومدى ما تملكه من قدرات لتنميتها مع فريق العمل»، وتقوم كذلك الوزارة بإعداد التقارير النفسية للجهات المعنية في حال الطلب.

"أجفند" تدعم المرصد العربي لحقوق الطفل

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 19 محرم 1437هـ - 2 نوفمبر 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20151102/Con20151102805808.htm

عكاظ (الرياض)

اعتمد صاحب السمو الملكي الأمير طلال بن عبدالعزيز، رئيس برنامج الخليج العربي للتنمية (أجفند)، إسهام البرنامج في تأسيس وتشغيل المرصد الإعلامي لحقوق الطفل العربي.

ووقع سموه اتفاقية المشروع لصالح المجلس العربي للطفولة والتنمية، الذي يتولى التنفيذ. ويرصد أجفند مبلغ 200 ألف دولار ضمن شراكة تنموية مع جامعة الدول العربية، في المشروع الذي سيصبح آلية تعنى برصد الإعلام العربي ومتابعته في ما يخص حقوق الطفل وأساليب تنشئته، وتحري المهنية والفعالية للمنتج الإعلامي والالتزام بالبعد التنموي والحقوقي، والشريحة المستفيدة من المشروع هم العاملون في مجال الإعلام العربي، ومؤسسات المجتمع المدني المعنية بالطفولة، والمؤسسات الأكاديمية والبحثية المتخصصة، بهدف رفع وعي القائمين بالعملية الإعلامية لقضايا الأطفال وحقوقهم، ونشر ثقافة حقوق الطفل، وإيجاد رأي عام واع بخطورة الصور النمطية والقالب الجامدة التي ينشرها الإعلام عن الأطفال.

وفرغ المجلس العربي للطفولة والتنمية من تأسيس الإطار الفكري للمرصد، ودراسات واقع الأداء الإعلامي، والمبادئ المهنية لترشيد الأداء في مجال حقوق الطفل. والمرحلة الراهنة للمشروع هي تشغيل المرصد ليكون أداة معينة في ترشيد أداء الإعلام العربي، ليتمكن من إعمال حقوق الطفل وفق الاتفاقية الدولية التي صادقت عليها جميع الدول العربية، ورصد الانتهاكات والخروقات الإعلامية، وإصدار التقارير الدورية، والإسهام في وضع السياسات والخطط الإعلامية، وتنمية قدرات الإعلاميين في نشر ثقافة حقوق الطفل وصولا إلى إعلام صديق للأطفال.

وتعد الطفولة أحد المحاور الرئيسة في إستراتيجية أجفند، وتنمية الطفولة المبكرة من المشاريع ذات الأولوية المتقدمة لبرنامج الخليج العربي للتنمية بالتوازي مع مكافحة الفقر بالتمويل الأصغر وتأسيس بنوك الفقراء.

وقد نفذ المشروع حتى الآن في 12 دولة عربية، هي المملكة العربية السعودية والبحرين والإمارات والكويت وسلطنة عمان والأردن ومصر والسودان واليمن وسوريا وجيبوتي وتونس.

الصائغ لـ"عكاظ": محاكم جديدة للتنفيذ خلال شهرين

"الفصل التعسفي" يشعل منتدى القانونيين ومطالبات بتشديد عقوبات "الأسرية"

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 19 محرم 1437هـ - 2 نوفمبر 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20151102/Con20151102805814.htm

عدنان الشبراوي (جدة)

أعلن مدير إدارة شؤون المحاكم بالمجلس الأعلى للقضاء الشيخ محمد الصائغ عن صدور الموافقة على افتتاح محاكم جديدة للتنفيذ في الدمام والمدينة والقصيم خلال شهرين لتسريع تنفيذ الأحكام ومحاصرة المماطلين والمتهربين.

وأوضح الصائغ لـ«عكاظ» على هامش منتدى الثقافة القانونية الذي افتتح أمس بفندق هيلتون جدة، أن التنسيق جار على قدم وساق لافتتاح المحاكم العمالية والتجارية في أقرب وقت، دون أن يحدد سقفا محددا، معتبرا ذلك من اختصاص القيادات في وزارة العدل والمجلس الأعلى.

وأشعلت التغييرات الجديدة في نظام العمل النقاش، خاصة ما يتعلق بإلغاء مبدأ إعادة العامل المفصول إلى عمله والاكتفاء بالتعويض المادي فقط، حيث حذر مشاركون من موجة إقالات تعسفية في القطاع الخاص لتخفيض النفقات استنادا إلى مساندة النظام وفق التعديل الجديد لمثل هذه الخطوات، فيما يرى آخرون أن التعديل الجديد يراعي المصلحة العامة، وأن الفرص الوظيفية في القطاع الخاص ستظل قائمة بوجود 8 ملايين عامل أجنبي، متوقعين أن يصل عدد حالات الفصل التعسفي إلى خمسة آلاف حالة، معتبرين ذلك «أمرا طبيعيا» في ظل وجود مليون ونصف المليون سعودي في القطاع الخاص.

وأوصى المشاركون في المنتدى الذي شارك فيه وزاراتا العمل والعدل وهيئة التحقيق والادعاء العام وعدد من الجهات الحكومية، بتفعيل العقوبات على المماطلين في تنفيذ الأحكام الأسرية وإحالة أي من الآباء والأمهات المماطلين إلى هيئة التحقيق والادعاء العام لمحاكمتهم، لاسيما أن نظام التنفيذ أتاح ذلك.

وأوصى المنتدى باللجوء إلى الأنظمة البديلة لحل النزاعات التجارية كبديل عن التقاضي وفق أنظمة التفاوض والوساطة والتوفيق والصلح والتحكيم، وتسريع ضم اللجان شبه القضائية إلى المحاكم التي تشبه أعمالها، إضافة إلى إعادة النظر في نظام التقاعد وصرف رواتب المتقاعدين للورثة.

وكان صاحب السمو الأمير الدكتور بندر بن سلمان بن محمد آل سعود الرئيس الفخري للمحامين السعوديين، قد افتتح أمس جلسات المنتدى بحضور مازن محمد بترجي نائب رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية بجدة، ومشاركة عدة جهات حكومية ومجموعة من القضاة وهيئة التحقيق والادعاء العام، والمحامين والقانونيين.

ودعا الأمير الدكتور بندر بن سلمان المحامين إلى الحرص على تحري الدقة والعدل بين الخصوم، حاثا إياهم على المسارعة في الصلح كونه أساس العدل.

وأكد رئيس لجنة المحامين بالغرفة التجارية الصناعية ياسين خالد خياط أهمية مشاركة جميع أفراد المجتمع والحقوقيين لتحقيق الفائدة العلمية وتبادل الخبرات وخلق الوعي الحقوقي.

واستعرض أمين عام المنتدى الدكتور محمد درويش سلامة تطوير مرفق القضاء، وإصدار العديد من الأنظمة، وإنشاء عدد من المحاكم المتخصصة، فيما بين مازن بترجي أن الغرفة وضعت خدمة المجتمع الاقتصادي هدفا لها ودعم كل المبادرات والتوصيات والأنشطة التي تقدمها اللجان مؤكدا على تفعيل وسائل حل المنازعات البديلة من خلال إدارة التحكيم والتوفيق.

وقد تناولت ورش العمل عدة ملفات أبرزها اللوائح والمذكرات القانونية، القضايا العمالية، وقضاء التنفيذ، والمحاكم المتخصصة، وحقوق الموظف في القطاع العام، والقضاء الإداري، وأساليب رفع دعاوى التعويض وطلبات الإلغاء.
ودعا رئيس لجنة المحامين بغرفة جدة ياسين خياط ونائبه المحامي مدحت قاروب إلى الاستفادة من خريجي القانون وتعيينهم في مرفق القضاء، فأجابهما ممثل وزارة العدل بأن هذا يخضع للإجراءات الخاصة بتعيين القضاة.

محافظ جدة يطلق فعاليات كرامة وحقوق المرضى النفسيين

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 19 محرم 1437هـ - 2 نوفمبر 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20151102/Con20151102805942.htm

حسين هزازي (جدة)
برعاية صاحب السمو الملكي الأمير مشعل بن ماجد بن عبدالعزيز، محافظ جدة تنطلق يوم الاثنين المقبل فعاليات اليوم العالمي للصحة النفسية تحت شعار (الكرامة في الصحة النفسية).
وأوضح مدير الشؤون الصحية الدكتور مبارك بن حسن العسيري، أن الفعاليات تركز على الصحة النفسية للمجتمع بشكل أساسي، متناولة موضوع كرامة المريض النفسي وحقوقه التي يكفلها له الدين الإسلامي.
من جانبه أشار مدير عام إدارة الصحة النفسية والاجتماعية طلال بن محمد الناشري، إلى أن الفعاليات تشمل توزيع المطبوعات التوعوية والتثقيفية لمختلف شرائح المجتمع، بالإضافة إلى اكتمال ترشيح المحاضرين والمحاضرات الذين سيشاركون في الحدث.
وبدوها أبانت رئيسة وحدة الإعلام والتوعية بإدارة الصحة النفسية والاجتماعية سميرة بنت خالد الغامدي، أن الفعاليات تشمل تنظيم مجموعة من الأنشطة التثقيفية في عدد من المراكز التجارية بالتعاون مع الكشافة السعودية.

الخريجون قدامى وجدد بلا وظائف

المصدر: جريدة اليوم الاثنين 19 محرم 1437هـ - 2 نوفمبر 2015م
http://www.alyaum.com/article/4097880

سكينة المشيخص

لا نزال نؤكد أن السماح بتراكم مشكلات من الضروري حلها وتوفير معالجات تتخذ طابعا استراتيجيا، سيعمل على تعقيدها وصولا إلى عجز كامل عن الحل، وبذلك تصبح الأجهزة التنفيذية هي الأزمة لأنها تورث كل مسؤول أو إداري مشكلات لا يمكن أن يجد لها حلا عمليا فيجد أن أسهل الحلول التي أمامه هو التهرّب منها وترحيلها إلى التالي وهكذا يبقى الوضع على ما هو عليه إلى أجل غير مسمى.
في قضايا الخريجين القدامى والجدد، لم يتم توفير وظائف من قبل الخدمة المدنية، وعندما يصبح هناك خريجون قدامى وجدد، فتلك تصنيفات مأساوية، تجعلنا نتحسس رؤوسنا حول المستقبل الذي يصاب بتخمة من البطالة ووجود كوادر مؤهلة لا تجد عملا، بغض النظر عن استيعاب الوافدين، وإذا عجزت الخدمة المدنية عن الحل يمكنها أن تنقل جزءا من المشكلة إلى مؤسسات القطاع الخاص كتفريغ للشحن والضغط الوظيفي لديها، ولكن يبدو أن هناك سوء تقدير ليس للحالة الماثلة وإنما للمستقبل الذي لا يجد فيه أبناء وبنات الوطن الوظائف الكافية لهم رغم أن المنظومة الاقتصادية يمكنها أن تبتكر حزمة من الحلول سواء في المسار الوظيفي المباشر أو الإنتاجي.

في وقت سابق التقى وزير الخدمة المدنية الخريجات القديمات وكشف عن مساعيه لحل قضيتهن من خلال التباحث مع الجهات المختصة، حيث أكد أن قضيتهن تحظى بالاهتمام، وذلك بعد اجتماعه مع وزارة العمل وصندوق الكوادر البشرية، إضافةً إلى ما أكده من اجتماعات قادمة مع وزير التعليم ومحافظ المؤسسة العامة للتقاعد، ولكن ما هي المحصلة؟ لا جديد يذكر للأسف، طالما أن الحلول الممكنة معطلة وبطيئة بما لا يتناسب مع العدد الكبير لهؤلاء الباحثين عن الوظيفة، فالحلول المقترحة مثل تطبيق بند +5 والدوام الجزئي، وإسناد تعليم محو الأمية للخريجات وإلغاء ندب المعلمات، واستحداث المعلمة المساعدة لكل معلمة رسمية، لم يتم تنفيذها لتستمر المعاناة.
ولا شك أن هناك نيات طيبة وجهودا للأجهزة المعنية ولكنها بلا فعالية، لأنها تفتقد العمق التخطيطي الذي يستشرف المستقبل الذي يضاف إليه سنويا من يوصفون بالخريجين القدامى، فخريج العام الحالي هو الجديد بينما العام السابق يصبح قديما، ولنا أن نرى نمو الأعداد سنويا طالما يتم التوظيف بسلحفائية أو لا توجد وظائف أصلا، والمطلوب بلا شك ابتكار وإبداع وسائل وظيفية وانتاجية ونقل التقنيات في هذا المجال من خبرات وتجارب الآخرين، فهناك اقتصاديات تجاوزت هذه الأزمة وربما تفيدنا في تجاوزنا أيضا لها.

الإلكترونية الاقتصادية
www.aleqt.com

مكافحة التطرف في المدارس

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 19 محرم 1437هـ - 2 نوفمبر 2015م
https://www.aleqt.com/2015/11/02/article_1002927.html

فهد العيلي

نحن في حالة حرب شرسة مع التطرف الذي يهدد أمننا واستقرارنا الاقتصادي والاجتماعي، وشاهدنا جميعا كيف فتكت هذه التنظيمات المتطرفة بدول ذات سيادة. هذه الحرب الشرسة يتحمل عبئها الأكبر في المواجهة الأجهزة الأمنية برجالها الأكفاء الذين يضحون بأنفسهم بشكل يومي في مواجهة هؤلاء المجرمين القتلة. أما الجهد الاجتماعي في المواجهة فهو في نظري أقل مما يجب فعله. وما زلنا نطمح إلى جهد أكبر لمثقفينا، ودعاتنا، ومفكرينا وأيضا للمؤسسات الأخرى التي يعول عليها في مواجهة الفكر بالفكر وأبرزها الجامعات، والمعاهد، والأندية الثقافية، والمؤسسات الخيرية، والاجتماعية.
المتتبع للعمليات الأخيرة يلاحظ أن استهداف صغار السن وطلاب المدارس يعد هدفا من أهداف التنظيمات المتطرفة، ومعظمهم ترك الدراسة في المرحلة المتوسطة والثانوية، وصار سهل التوجيه والانقياد لتنفيذ ما يريده القادة الكبار للتنظيم حيث تتميز هذه الفئة العمرية عادة بالتأثر السريع، وعدم القدرة على تحليل الأمور بشكل صحيح، وأيضا حب الاندفاع والمغامرة.
وزارة التعليم اليوم أمام مسؤولية تاريخية في إنقاذ شبابنا من هذا الفكر المنحرف، وحمايتهم من الوقوع في براثنه. وإن لم تبادر الوزارة بهذه المهمة سيبادر الآخرون أصحاب الأهداف الخبيثة. علينا ألا نتساهل في هذا الأمر مطلقا فلدينا قرابة خمسة آلاف مدرسة للمرحلة المتوسطة، وقرابة ثلاثة آلاف مدرسة للمرحلة الثانوية ويدرس في المرحلتين ما يقارب مليونا ونصف المليون طالب، ولو تم تجنيد طالب واحد من كل مدرسة لمصلحة التنظيمات الإرهابية لأصبح عندنا ما يقرب من ثمانية آلاف متطرف سنويا.
الكل يعلم أن التجنيد قائم على مدار الساعة بفعل "مواقع التواصل الاجتماعي" التي زاد عددها على 30 ألف موقع كما تذكر الإحصائيات المتخصصة.
تستطيع وزارة التعليم أن تفعل الكثير لحماية طلابنا عن طريق الأنشطة اللا صفية بشكل منهجي ومنظم، وعلى سبيل المثال محاضرات أسبوعية للمشايخ الموثوق بهم، ولأعضاء هيئة كبار العلماء، برامج تدريبية فاعلة، مواد مرئية ومسموعة عن التنظيمات المتطرفة، تنظيم مسابقات أو معارض فنية بشكل غير تقليدي تفضح هذا الفكر المتخلف.
كما يمكن استضافة عدد من ضباط الأمن العام أصحاب التجربة في التعامل مع هذا الفكر ليقدموا للطلبة المعلومات بأسلوب شيق ومثير يتناسب مع اهتمامات وميول هذه المرحلة.

كما يمكن للمدارس التنسيق مع أجهزة المباحث العامة في المناطق في جدولة زيارات منتظمة لطلبة المدارس تكشف الجهود العظيمة لهذا الجهاز ودوره في حماية الوطن، وكذلك تنظيم زيارات منتظمة لمركز "الأمير محمد بن نايف للمناصحة" للاستماع مباشرة إلى اعترافات بعض المتطرفين الذين أعلنوا توبتهم بصدق واكتشفوا أنهم كانوا ضحايا خداع وأوهام واستخدمهم الآخرون ثم تركوهم يواجهون مصيرهم.

هذه الأفكار التي أوردتها هنا يمكن أن يضيف الآخرون عليها متى ما أصبحت جزءا من النشاط اليومي لمدارسنا. ولابد للوزارة أن تولي الأمر أهميته وتحاسب وتتابع من لا يتعاون في تنفيذه فمستقبل الوطن وشبابه أهم من مجاملة أفراد غير منتجين لا يستشعرون الخطر المحيط بنا.

تونس تستضيف مؤتمر "وزراء الداخلية وحقوق الإنسان" في الدول العربية.. 3 نوفمبر

المصدر: جريدة عاجل الاثنين 19 محرم 1437هـ - 2 نوفمبر 2015م
http://saudi-1.net/arab-worlds/225685.html

وليد أبو السعود

يعقد ممثلو وزارات الداخلية واللجان الوطنية لحقوق الإنسان بالدول العربية، بمقر الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب فى #تونس، مؤتمر مشترك يومى 3 و4 نوفمبر المقبل.

وبحضور ممثلين عن وزارات الداخلية واللجان الوطنية لحقوق الإنسان في الدول العربية بالاضافة إلى ممثلين عن جامعة الدول العربية والشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمفوضية السامية لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة.

ومن المقرر أن يفتتح محمد الناجم الغرسلي فاعليات المؤتمر، الثلاثاء المقبل، بتوجيه كلمة إلى المشاركين ثم يتحدث كل من الدكتور محمد بن علي كومان الأمين العام لمجلس وزراء الداخلية العرب و د. علي بن صميخ المري رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة #قطر و د. موسى بريزات رئيس الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بالإضافة إلى كلمة جامعة الدول العربية والمفوضية السامية لحقوق الإنسان.

وسيناقش المؤتمر دور هياكل حقوق الإنسان في وزارات الداخلية في مجال حماية وتطوير حقوق الإنسان إلى جانب الأدلة الإسترشادية للأجهزة الأمنية والمسائل ذات الصلة.

سينظر المؤتمرون في الشراكات الدولية والإقليمية مع الأجهزة الأمنية في مجال حقوق الإنسان، بالإضافة إلى سبل تفعيل توصيات «مؤتمر الدوحة 2014.»

وسيسبق هذا المؤتمر انعقاد المؤتمر الأول للمسؤولين عن حقوق الإنسان في وزارات الداخلية العربية وذلك يوم الاثنين 2015/11/2 بمقر الأمانة العامة للمجلس بمشاركة إدارات حقوق الإنسان في وزارات الداخلية وممثلين عن جامعة الدول العربية وجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية والأمانة العامة للمجلس.

وسيناقش المؤتمر عددا من القضايا الهامة من بينها: نشر ثقافة حقوق الإنسان في الأوساط الأمنية العربية، وهياكل ومهام إدارات حقوق الإنسان في وزارات الداخلية العربية، والموازنة بين تحقيق الأمن واحترام حقوق الإنسان،كما سيستعرض تجارب الدول الأعضاء في مجال حقوق الإنسان.

كاريكاتير

اليوم

المصدر: جريدة اليوم الاثنين 19 محرم 1437هـ - 2 نوفمبر 2015م

http://www.alyaum.com/article/4097897

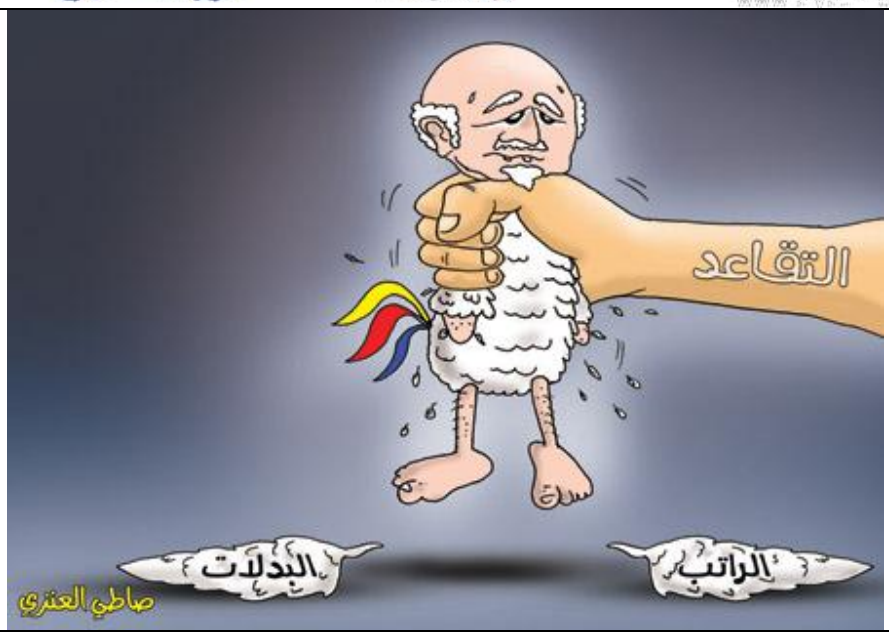

الوطن al-watan

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 19 محرم 1437هـ - 2 نوفمبر 2015م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=6725